كتلة مشروع تونس
مجلس نواب الشعب

من النائبة خولة بن عائشة الى السيد وزير الشؤون الخارجية

عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي الى السيد وزير الشؤون الخارجية حول الاطفال التونسيين العالقين في ليبيا .

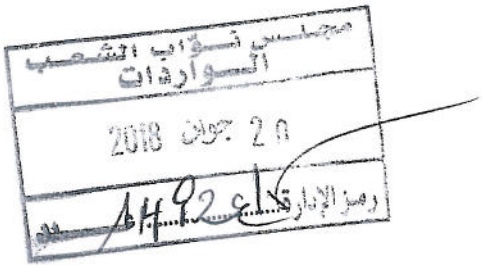

سيدي الوزير ,

تحية طيبة و بعد ,

أراسلكم مجددا حول موضوع أبناءنا التونسيين العالقين في ليبيا سواء في سجون معيتقة و مصراتة رفقة أمهاتهم او في كفالة الهلال الاحمر الليبي بالنسبة لليتامى منهم .

سيدي الوزير , لقد راسلتكم في هذا الصدد منذ شهر **سبتمبر 2017** لاطلاق صيحة فزع حول مصير هؤلاء الاطفال خاصة بعد اعلان قوات الردع الليبية عن نيتها في التخلي عنهم و ضرورة التعجيل باسترجاعهم مهم كانت الوسائل .

وردت مراسلتي تلك عدة أشهر بعد جلسات استماع بمجلس نواب الشعب جمعتنا بكم و بكاتب الدولة للشؤون الخارجية و التي قدمتم خلالها بعض الوعود بالتحرك الجدي لاسترجاع هؤلاء الاطفال الابرياء الى عائلاتهم في تونس و تشريك البعض من أعضاء لجنتنا في فريق العمل الذي يعنى بهذا الملف صلب وزارتكم و لم نلاحظ اي تقدم في ذلك .

سيدي الوزير ,

وردني الرد على مراسلتي في شهر **جانفي 2018** , الذي اعلمتمونا فيه بوجود اتفاق بين الطرفين الليبي و التونسي على خطة لاسترجاع هؤلاء الاطفال عبر القنوات الديبلوماسية الرسمية و تكوين فريق عمل مشترك بين البلدين للتسريع في هذه الاجراءات , الا انه و منذ عودة الطفل تميم الجندوبي لم تردنا اية معلومات عن استرجاع أطفال آخرين خاصة المتواجدين في نفس وضعيته و تحت رعاية الهلال الاحمر الليبي .

سيدي الوزير , مرت الآن حوالي ستة أشهر عن اجابتكم هذه, قد تبدو قصيرة بالنسبة لكم لكن
بمثابة الدهور لهؤلاء الاطفال الابرياء و عائلاتهم و كل يوم يمضي هو حرمان لهم من ابس
حقوقهم في الحرية و العيش الكريم و التعليم و التنقل ...
و سيذكر التاريخ ان قيمة الروح البشرية في تونس و بالنسبة لسلطاتها هي التي جعلت

**فماهي مستجدات مساعيكم في استرجاع هؤلاء الاطفال اليتامى منهم و المرافقي
لأمهاتهم في السجون ؟**

**لماذا لم تتعامل الدولة التونسية مع كل الأطراف المتدخلة في هذا الموضوع بما أن القنوا
الرسمية الدبلوماسية لم تجدي نفعا و تستغرق وقتا طويلا جدا (سنوات الآن) و نحن نعل
أن الاطفال محتجزون عند أطراف غير رسمية و ذلك اعلاءا لقيمة الروح البشرية التونسية
مصلحة أبناءنا في حين تمكنت دول أخرى من استرجاع أطفالها في وقت وجيز (السودا
مثالا) ؟**

سيدي الوزير نحمل مجددا وزارتكم مسؤولية ما قد يطال هؤلاء الاطفال الابرياء من مكرو
نتيجة ما نعتبره تهاونا منكم في استرجاعهم و اصراركم على التعامل مع اطراف دون سواه
لذلك وهو ما لم يحقق نتائج الى الآن و نجدد دعوتنا لكم بالتدخل العاجل لاسترجاعهم و التعام
مع الطرف الذي يحتجزهم ايا كان و مهما كانت انتماءاته و ذلك نصرة لاطفالنا و عائلاتهم
الروح البشرية التونسية عموما في زمن فقد فيه مواطنونا و شبابنا كل ثقة في الدولة و ك
امل في خدتها لمصالحهم و نصرة قضاياهم العادلة .

في انتظار ردكم تفضلو بقبول أخلص تحياتنا

خولة بن عائشة

عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة فرنس

مجلس نواب الشعب , 1002 باردو , تونس

khawla.benaicha@gmail.com - 00 216 52 899 666

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الديوان

08 اوت 2018

1198

إلى
السيد رئيس ديوان
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: رد وزارة الشؤون الخارجية على سؤال كتابي موجه من النائبة السيدة خولة بن عائشة

المرجع:
- مراسلتكم رقم 1292 بتاريخ 09 جويلية 2018

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من السيدة النائبة خولة بن عائشة حول الأطفال التونسيين العالقين بليبيا، أتشرف بمو افاتكم رفقته بنسخة من رد وزارة الشؤون الخارجية في الغرض.

وتقبلوا السيد رئيس الديوان فائق عبارات التقدير والاحترام.

رئيس الديوان

رياض الدريدي

مجلس نواب الشعب
الواردات
09 اوت 2018

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الديوان

1) السؤال: حول الأطفال التونسيين العالقين بليبيا.(النائبة السيدة خولة بن عائشة)

2) الرد:

- تولي وزارة الشؤون الخارجيّة هذا الملفّ اهتماما خاصّا وعناية متواصلة لبعده الإنساني ولارتباطه الوثيق بمشمولات الوزارة ومهامها الرئيسية والمتمثلة في الدفاع حماية التونسيين في الخارج والدفاع عن مصالحهم أينما كانوا ودون تمييز. وقد كثّفت الوزارة اتصالاتها مع مختلف الأطراف الليبية المعنية لمعالجة هذه الوضعية التي تشتمل على جوانب قضائية وقانونية وفنية. وفي ما يلي أبرز ما قامت به الوزارة في هذا المجال:
- تمّ الاتّفاق مع الجانب الليبي، على استصدار التراخيص اللازمة من النيابة العامّة الليبية، لتمكين فريق من الشرطة الفنية والعلمية التونسية من زيارة الأطفال التونسيين المودعين بمراكز الإيواء ودور الرعاية الليبية بكلّ من مدينتي طرابلس ومصراطة، لرفع الحمض النووي وتأكيد جنسيتهم التونسية.
- تمّت إثارة المسألة مجدّدا مع الجانب الليبي بمناسبة انعقاد اللجنة المشتركة بتونس يومي 04 و05 جويلية 2018 على مستوى وزيري الشؤون الخارجية للبلدين، حيث وعد الطّرف الليبي باستحثاث الإجراءات لدى النيابة العامّة الليبية للترخيص لفريق من الشرطة الفنية والعلمية التونسية بالتنقّل إلى ليبيا والقيام بعمليّة رفع الحمض النووي.
- تتابع القنصليّة العامّة لتونس والّتي استعادت عملها بطرابلس في الآونة الأخيرة، هذه المسألة مع السلطات الليبية المختصّة.
- كما يتابع مكتب اللجنة الدولية للصّليب الأحمر بتونس أوضاع الأطفال التونسيين بليبيا عبر منظمة الهلال الأحمر الليبي. وقد أفاد ممثّل اللّجنة مؤخّرا

أنّ منظّمته ستستأنف عملها بليبيا وأنّها على استعداد للتّعاون مع السّلطات التونسية في الخصوص.

- انعقد اجتماع يوم 2018/5/23 بمشاركة ممثّلين عن الإدارة العامّة للشؤون القنصليّة وإدارة الشرطة الفنية والعلمية بوزارة الداخلية وفرع الصليب الأحمر بتونس، تمّ الاتّفاق خلاله على أن تتولّى منظمة الصليب الأحمر تقديم المعونة الفنية للجانب التونسي ومساعدته على رفع الحمض النووي للأطفال المعنيين وخاصة منهم الأيتام لغاية تحديد هوّياتهم.
- وفي هذا الصدد يعتزم الصليب الأحمر تنظيم زيارة لبعض أهالي هؤلاء الأطفال المودعين في دور الرعاية في ليبيا لملاقاة أطفالهم وذلك خلال الفترة من 07 على 09 أوت 2018 وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والقنصلية العامة لتونس بطرابلس.

وفي ما يتعلق بما ما جاء في السؤال بشأن تهاون وزارة الشؤون الخارجية في حماية هؤلاء الأطفال واسترجاعهم، وجب تقديم التوضيحات التالية:

- إن حماية التونسيين أينما كانوا في الخارج والدفاع عن مصالحهم وكرامتهم هي من المهام الرئيسية لوزارة الشؤون الخارجية وهي تعي جيدا مسؤولياتها الوطنية والدستورية والإنسانية في هذا الإطار حيث لم ولن تدخر أي جهد من أجل التوصل إلى عودة هؤلاء الأطفال إلى تونس.
- لابد من مراعاة خصوصية هذا الملف لارتباطه بطبيعة الأوضاع المتأزمة في ليبيا وبتعدد المتدخلين في هذا الموضوع من الجانب الليبي.